EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الشهري سبتمبر ٢٠٢٣

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الشهري سبتمبر 2023

إعداد وتحرير/

وحدة المساعدة والدعم القانوني

تدقيق لغوي/

ميسون أبو الحسن

إخراج فني/

الوحدة الإعلامية

مُلخص تنفيذي

تُصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، نشرتها القانونية التاسعة خلال عام 2023، التي تُغطي الفترة من 1 سبتمبر إلى 30 سبتمبر 2023، وتهدف إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المنظورة أمام القضاء المصري خلال الشهر الذي يغطيه التقرير، وعلى مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة، وكذا عرض وتحليل القوانين ومشروعات القوانين المعروضة على السُلطة التشريعية، وأخيرًا عرض بروفايل لأحد الصحفيين المحبوسين، نستعرض فيه أبرز الانتهاكات التي تعرّض لها، ونعرض القوانين التي تمنع وتُجرّم هذه الانتهاكات؛ حيث تنقسم النشرة إلى عدد 4 أقسام رئيسية كما يلي:

القسم الأول يستعرّض القضايا التي نُظرت خلال شهر سبتمبر، وعددها 19 قضية، بواقع 6 قضايا جنائية، وعدد 13 قضايا عُمالية وتظلمات قيد صحفيين، كما يتطرّق إلى نوع الدعم المُقدّم من طرف وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، فقد قدّم محامو المرصد دعمًا مُباشرًا لمصلحة 17 صحفي/ة في عدد 17 قضية، ودعما غير مباشرًا لمصلحة صحفيين اثنين في عدد 2 قضية متداولة أمام القضاء.

وقد تنوّعت القضايا التي شهدها شهر سبتمبر من حيث نوعيتها؛ حيث جاءت قضايا التعويض عن قرارات الفصل التعسفي بعدد 10 قضايا، بينما جاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر الأخبار الكاذبة بعدد 5 قضايا، في حين جاءت قضايا تفسير أحكام عمالية وقضايا استئناف أحكام تعويض عن فصل تعسفي وقضايا تعمد إزعاج الغير وإساءة استخدام وسائل الاتصالات وقضايا تظلمات قيد الصحفيين بعدد قضية واحدة لكل منهم.

كذلك يستعرّض القسم الأول من النشرة، الجهات القضائية التي قامت بنظر قضايا الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر، وعددها 7 جهات قضائية؛ حيث نظرت دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة بمركز إصلاح وتأهيل بدر، ونظرت دوائر العمال فى محكمة شمال الجيزة الابتدائية عدد 5 قضايا لكل منهما، فيمَا نظرت دوائر العمال في محكمة جَنُوب الجيزة الابتدائية عدد 4 قضايا، ونظرت دوائر العمال في محكمة استئناف القاهرة عدد قضيتين إثنتين، بينما نظرت محكمة الجنح الاقتصادية بقنا ودائرة تظلمات الصحفيين في محكمة استئناف القاهرة، ومصلحة خبراء وزارة العدل بشمال الجيزة، قضية واحدة لكل منهم.

بينما يتناول **القسم الثاني** من النشرة، مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر سبتمبر من عام 2023، وقد تمثّلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في، **أولًا:** فيمَا يتعلق بالقضايا الجنائية، فقد حضر الفريق القانوني عدد 5 جلسات تجديد حبس أمام دوائر الإرهاب، في محكمة جنايات القاهرة، ونيابة أمن الدولة العليا، وكذلك حضور جَلسة محاكمة موضوعية أمام محكمة الجنح الاقتصادية، فضلًا عن القيام بعدد 8 أعمال إدارية، تنوّعت بين الاستعلام عن مواعيد وقرارات جلسات، وتقديم طلبات إلى النيابة.

ثانيًا: فيما يتعلق بالقضايا العمالية، فقد حضر فريق الدعم والمساعدة القانونية عدد 11 جَلسة أمام محاكم أول درجة، إلى جانب حضور عدد 3 جلسات أمام محاكم الاستئناف، إضافة إلى القيام بعدد 13 عمل إداري داخل المحاكم، وقد تنوعت الأعمال الإدارية بين تسليم واستلام أوراق ودعاوى من والى قلم المحضرين، واستخراج صور رسمية من الأحكام، واستكمال تأسيس شركة لمصلحة صحفيين.

أما **القسم الثالث** من النشرة، فيستعرّض موضوع الشهر؛ حيث يتم اختيار موضوع أو مشكلة قانونية تخص الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أثيرت خلال الشهر، وقد تبّنت النشرة القانونية لشهر سبتمبر موضوع "تطبيق الحد الأدنى للأجور في المؤسسات الصحفية أزمة مستمرة".

أخيرًا يعرض **آخر أقسام** النشرة، بروفايل خاص بأحد الصحفيين المحبوسين احتياطيًا؛ فيستعرض البيانات الأساسية للصحفي المحبوس، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمّتها، وكذا عرض أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي خلال مراحل القبض عليه، ومرحلة التحقيق داخل النيابة، ومراحل تجديد الحبس، مع إبراز المواد القانونية التي تجرم هذه الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفي. وقد وقع الاختيار على الصحفي محمد سعد خطاب ليكون صحفي شهر سبتمبر.

مقدمة

تُعد حرية الصحافة من الأعمدة الرئيسية، التي يشيد عليها معمار الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزءٌ أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتُعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحُكم السائد في أي دولة، كما تتيح حرية الصِّحافة تدفقًا حُرًا للمعلومات، بما يُسهم في تشكيل وعي المواطن، وتوضيح ما له من حقوق، وما عليه من التزامات.

ويُعد الصحفيون نبض المجتمع وصوته؛ فمن المفترض أنهم من يمارسون دور الرِّقابة على سياسات الحكومة، وتنفيذ برامجها ومشروعاتها، وتُعدّ خدمة المواطنين هدفًا أساسيًا لوجود الصِّحافة نظرًا لقدرتها على نشر الأخبار والتأثير بشكلٍ غير محدود، ومن ثَم فإن لوسائل الإعلام دورًا هامًا في تثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بالقضايا العامة، كما أنها أداة لا غِنى عنها في المناقشات العامة التي تساعد بصورة مباشرة في تعزيز تلك النقاشات، التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع.

ومن أجل كل ذلك، كفلت المواثيق والإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية، حرية الرأي والتعبير كحق أساسي لكل البشر، وحرية الصِّحافة والإعلام كحق أصيل للصحفيين والإعلاميين؛ فنصّت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن لكل شخصٍ حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار، وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين بأيَّة وسيلة، ودونمَا اعتبارٍ للحدود.

وإلى جانب نصوص المعاهدات والمواثيق الدولية، حرص المُشرّع المصري على ضمان حرية التعبير وحرية الصِّحافة فنص الدستور المصري على حرية الصحافة وحظر الرِّقابة على الصحف، والحفاظ على استقلال المؤسسات الصحفية، في المواد 70، 71، 72 منه.

وعلى الرغم من كل ذلك، يعيش الصحفيون في مصر أوضاعًا شديدة الصعوبة؛ حيث يتعرّضون إلى انتهاكات مُختلفة من جهات مُتعددة؛ فمن جانب السلطات، يتعرّض الصحفيون/ات إلى انتهاكات القبض والحبس والتعرّض لاتهامات فضفاضة بسبب آرائهم، مثل نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة إرهابية، ومن ناحية مؤسساتهم الصحفية، يتعرّض العديد من الصحفيين للفصل التعسفي دون حتى أن يحصل على مُستحقاته كاملة، وفيما يتعلق بعلاقتهم بالنقابة فإن عدد من الصحفيين يواجهون صعوبات وعراقيل تحول دون انضمامهم إليها؛ لأنهم يعملون بمواقع إلكترونية وليست مطبوعات ورقية. تتشابك كل هذه المشكلات لتضع الصحفيين بين شِقّي الرحى.

شهد شهر سبتمبر استمرار السُلطات القضائية والتنفيذية بحبس الصحفيين كأداة للتنكيل بهم، وذلك بالمخالفة لما ورد بنص الدستور المصري، الذي حرص على حماية الحرية الشخصية للمواطنين في مادته رقم 54، كما حرص على افتراض قرينة البراءة في المواطنين في مادته رقم 96، بل تجاوز الأمر إلى استخدام الحبس الاحتياطي لفترات طويلة، بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية، الذي نص في الفقرة الأخيرة من المادة 143، على وضع حدًا أقصى للحبس الاحتياطي، وحددته بـ 24 شهرًا.

لم تقتصر الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على السُلطتين القضائية والتنفيذية فقط، بل امتد إلى المؤسسات الصحفية التي يعملون بها؛ حيث تنوّعت الانتهاكات إلى تكليف المؤسسات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات بأعمال صحفية دون تحرير عقود عمل لهم، متجاوزين المُدة القانونية المنصوص عليها في قانون العمل المصري، وصولًا إلى قيام المؤسسات بإنهاء علاقة العمل بشكل مُنفرد دون مسوغ قانوني، وفصل الصحفيين/ات تعسفيًا.

في إطار ذلك، تتناول النشرة القانونية لشهر سبتمبر 2023 الصادرة عن وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، رصد آخر تطورات الإجراءات القانونية التي تمّت في القضايا، سواءً أمام النيابات العامة، وأمام محاكم الجنايات في القضايا الجنائية، وأمام المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف في القضايا العمالية، وكذا عرض وتحليل لأهم القوانين المطروحة على السُلطة التشريعية.

منهجية التقرير

اعتمد فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في إعداد هذه النشرة، على عددٍ من المصادر؛ حيث تنوّعت بين المصادر المباشرة والمصادر غير المباشرة، والتي تتمثّل في:

-المصادر المباشرة: تتمثّل تلك المصادر في الوثائق الرسمية التي نجح فريق الدعم القانوني بالمؤسسة في الوصول إليها، سواءً كانت محاضر الشرطة، أو تحقيقات النيابة مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، أو البرقيات التلغرافية المُرسلة من ذوي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وحضور جلسات المحاكمات، وتقديم أوجه الدفاع القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، إلى جانب التواصل مع محامين آخرين قاموا بحضور التحقيقات، وتقديم الدعم القانوني لصحفيين/ات وإعلاميين/ات.

-المصادر غير المباشرة: وتتمثّل تلك المصادر في متابعة التقارير والأخبار المنشورة عن قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على المواقع أو صفحات المؤسسات الحقوقية الأخرى، التي تعمل على ملف حرية الصحافة والإعلام.

القسم الأول :

تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣

يستعرض القسم الأول من التقرير القضايا التي نُظرت خلال شهر سبتمبر 2023، عبر تصنيفها من حيث نوع الدعم المُقدّم، وتصنيفها وفقًا لنوع القضية، وتصنيفها وفقًا لموضوع القضية، والجهات القضائية المنظور أمامها القضايا، وأخيرًا التوزيع الجغرافي للقضايا، وهو ما نتناوله في النِّقَاط التالية:

1 - تصنيف القضايا وفقاً لنوع الدعم المُقدم في القضايا :

قدّم فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة خلال شهر سبتمبر 2023 دعمًا قانونيًا مباشرًا لمصلحة 17 صحفي/ة في 17 قضية، ودعمًا غير مباشرٍ لمصلحة صحفيين إثنين في قضيتين، وذلك وفقًا للشكل التالي:

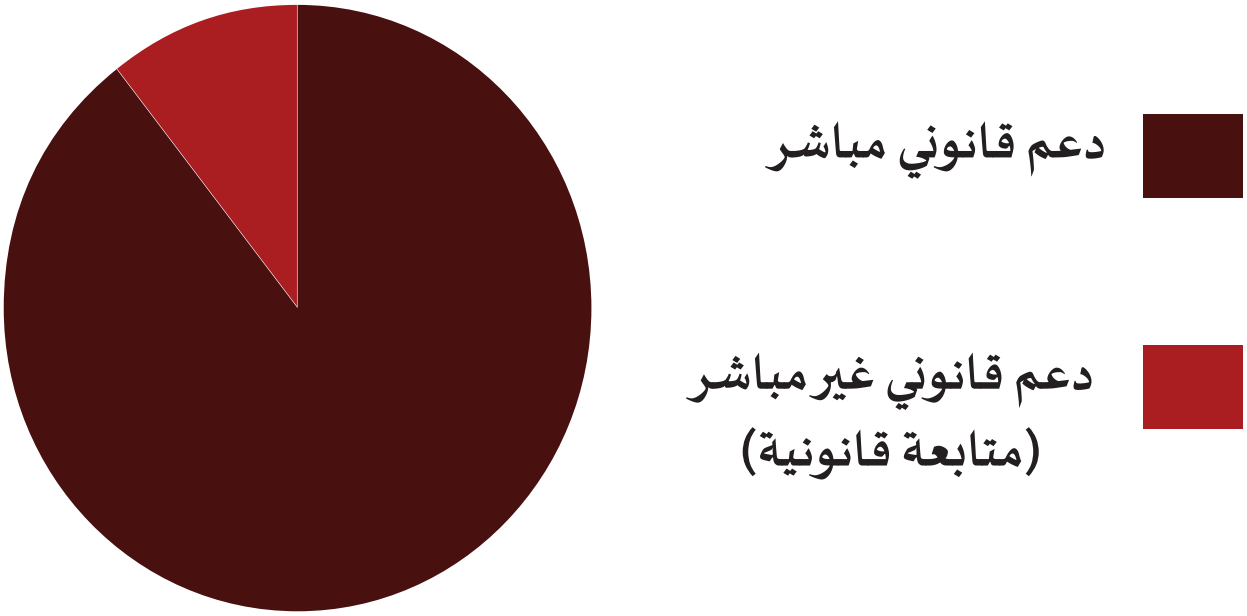

شكل رقم (أ) تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المُقدّم

يتبيّن من الشكل السابق، قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم الدعم المباشر بنسبة **89.5%**، فيمَا تم تقديم دعما غير مباشر بنسبة **10.5%** خلال شهر سبتمبر 2023.

2 - تصنيف القضايا وفقاً لنوع القضية :

أما تصنيف القضايا التي كانت وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد حاضرة فيها، من حيث نوعيتها؛ فهي عدد 12 قضايا عمالية، وعدد 6 قضايا جنائية، وقضية تظلمات وحيدة، وذلك وفقًا للشكل التالي:

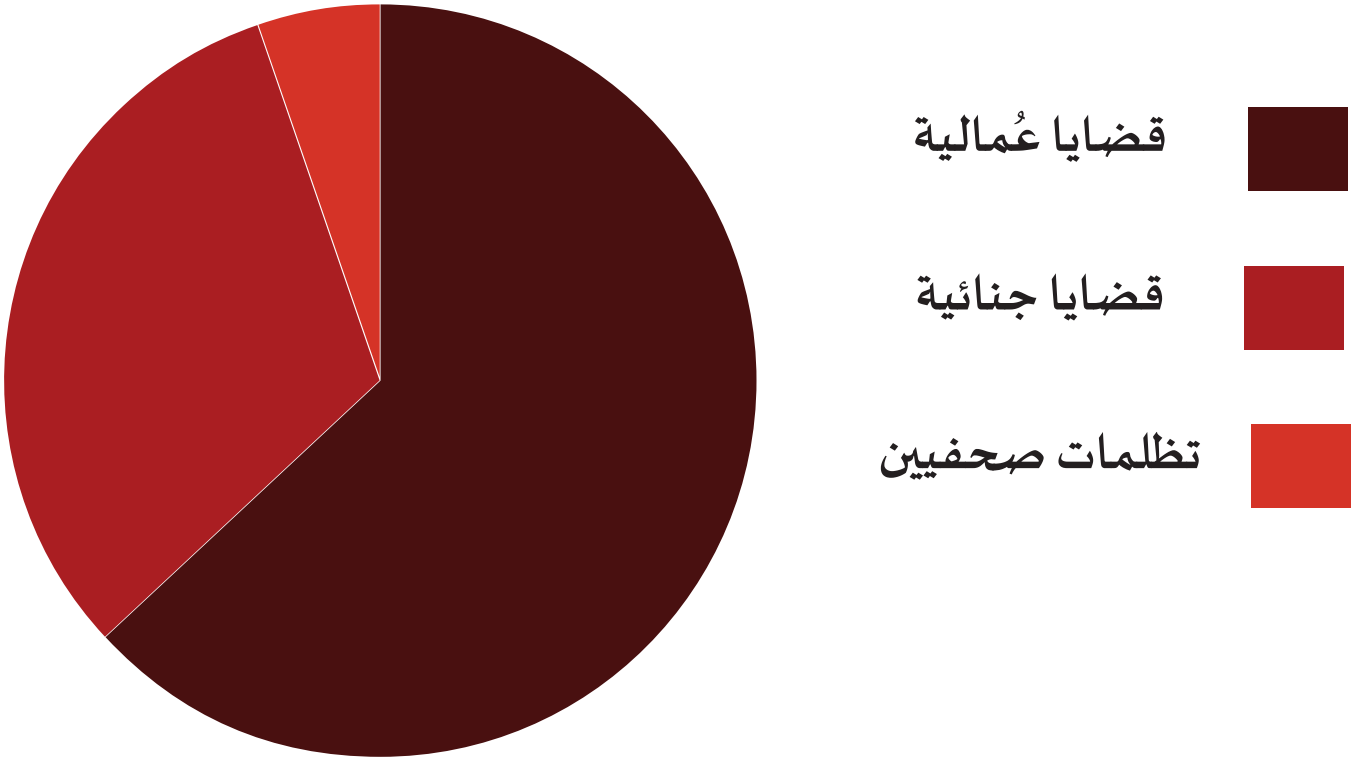

شكل رقم (ب) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

يتبيّن من الشكل السابق، قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم دعم قانوني في القضايا العُمالية بنسبة 63.2%، فيما جاءت القضايا الجنائية بنسبة 31.6%، وتظلمات الصحفيين بنسبة 5.2% من إجمالي القضايا المنظورة خلال شهر سبتمبر.

3 - تصنيف القضايا وفقاً لموضوع القضية :

قدّمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية، الدعم القانوني في القضايا الجنائية والعُمالية، وتنوّعت موضوعات تلك القضايا؛ حيث جاءت قضايا التعويض عن الفصل التعسفي بنسبة بلغت **52.8%**، بينما جاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة بنسبة بلغت **26.4%**، فيما جاءت قضايا استئناف أحكام التعويض عن فصل تعسفي، وقضايا تعمد إزعاج الغير، وإساءة استعمال وسائل الاتصالات، وقضايا تظلم على قرار قيد خاص بنقابة الصحفيين، وقضايا تفسير أحكام عمالية، بنسبة بلغت **5.2 %** لكلٍ منهم، وهو ما يوضّحه الرسم التالي:

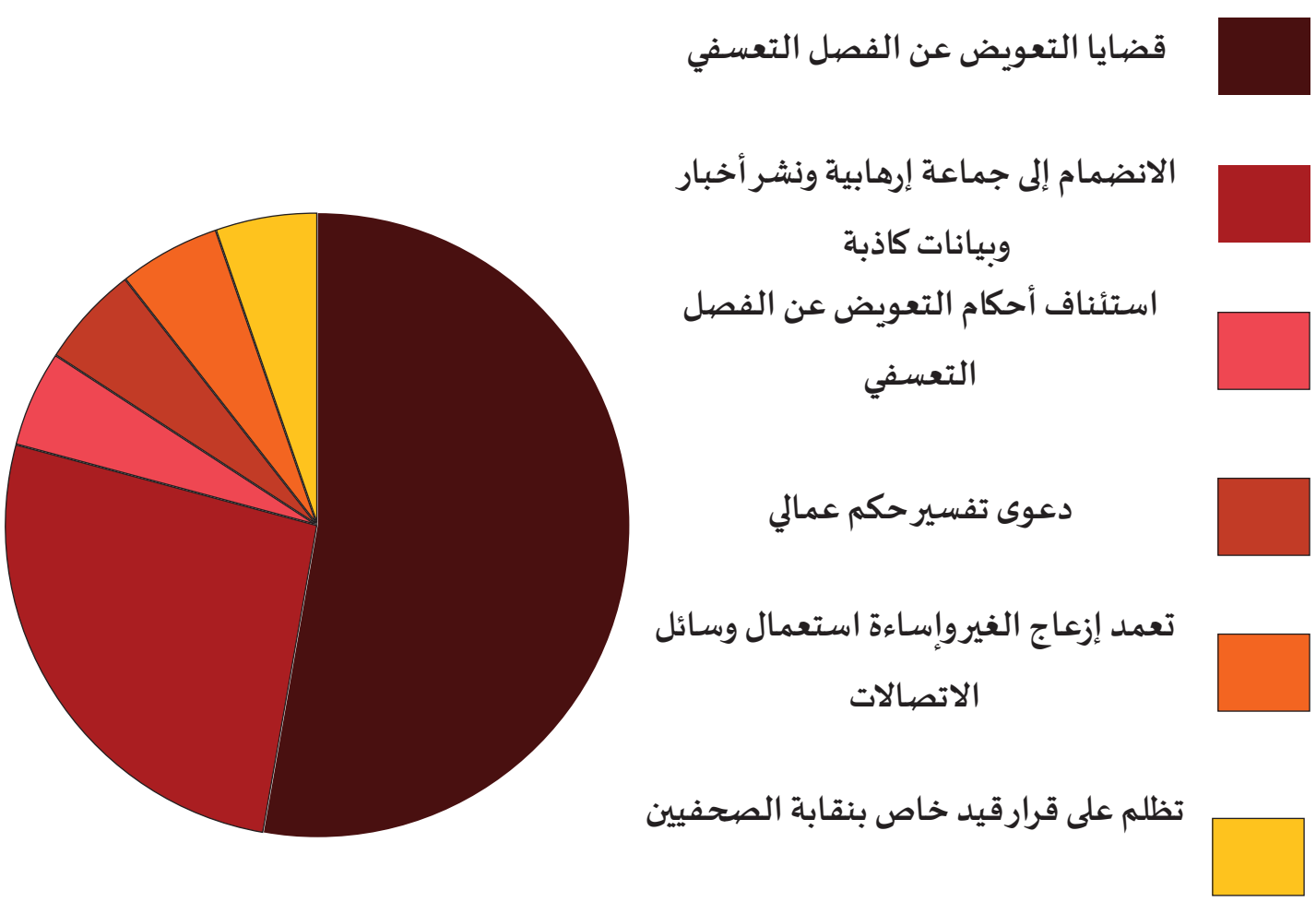

شكل رقم (ج) تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية

4 -الجهات القضائية المنظورأمامها القضايا:

حضر محامو وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام في قضايا الصحفيين/ات المنظورة أمام عدد 7 هيئات قضائية، وكان توزيعها وفقًا للجدول التالي:

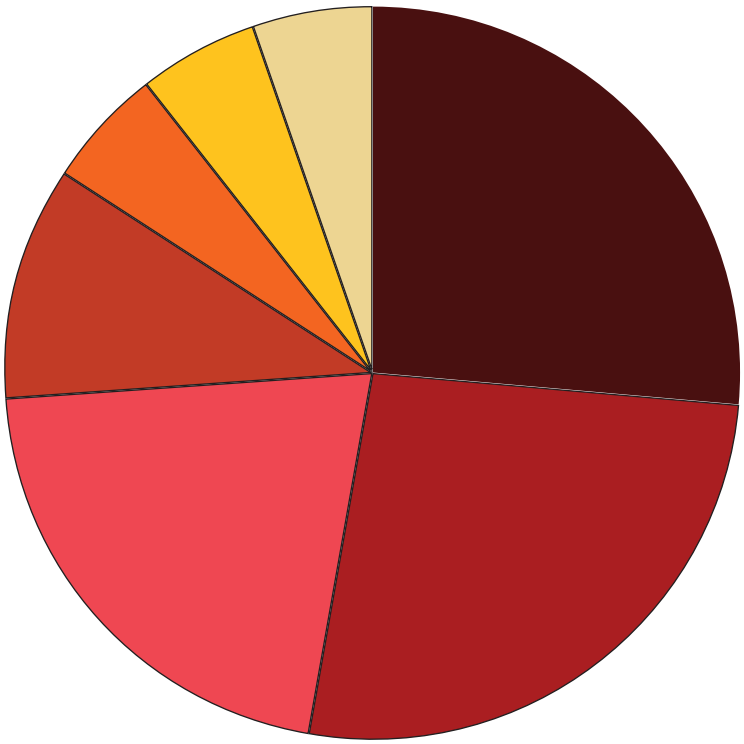

- دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة بمركز إصلاح وتأهيل بدر
- محكمة شمال الجيزة الابتدائية "دوائر العمال"
- محكمة جنوب الجيزة الابتدائية "دوائر العمال"
- محكمة استئناف القاهرة "دوائر العمال"
- محكمة استئناف القاهرة "دائرة تظلمات الصحفيين"
- المحكمة الاقتصادية بقنا
- مصلحة خبراء شمال الجيزة

5 -التوزيع الجغرافي للقضايا:

توزعت قضايا الصحفيين/ات المنظورة أمام القضاء على محافظات القاهرة، الجيزة، وقنا؛ حيث شهدت محافظة القاهرة عدد 7 قضايا بنسبة بلغت 36.9%، وشهدت محافظة الجيزة عدد 11 قضية بنسبة بلغت 57.9%، فيمَا شهدت محافظة قنا قضية واحدة بنسبة بلغت 5.2% وذلك وفقًا للرسم التالي:

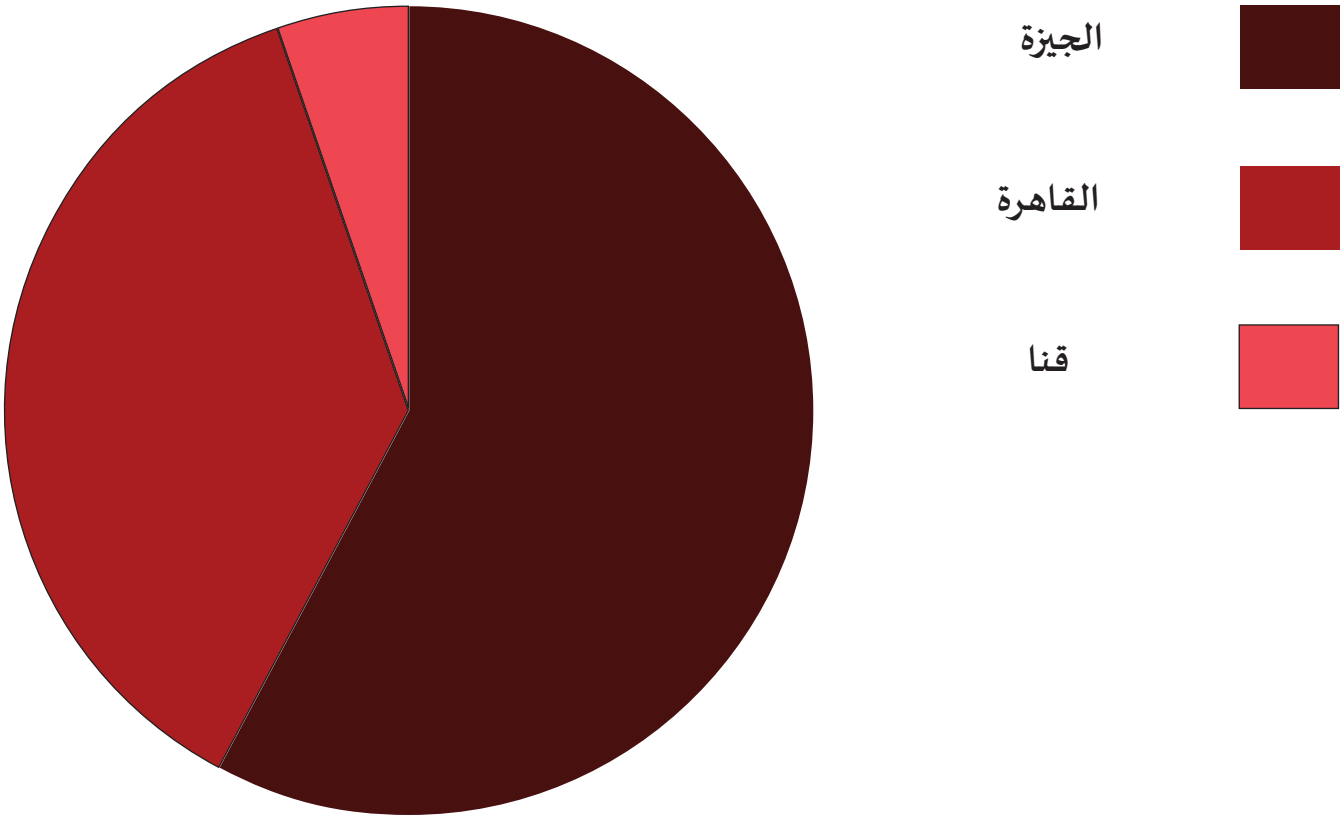

يرجع زيادة القضايا بين محافظتي القاهرة والجيزة إلى أسباب عِدة؛ أهمها عرض جميع الصحفيين المُقدّم لهم الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب، في محاكم جنايات القاهرة المُنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركّز المؤسسات الصحفية المُدعى عليها في القضايا العُمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتّم معه رفع القضايا العُمالية في محاكم القاهرة والجيزة، بسبب ما يُعرف في القانون بـ"الاختصاص المكاني للمحكمة".

القسم الثاني :

مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر سبتمبر

يستعرض القسم الثاني مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر سبتمبر من عام 2023، تمثّلت هذه الجهود في حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر، في القضايا الجنائية والقضايا العُمالية والمدنية، إلى جانب القيام بكافة الأعمال الإدارية داخل المحاكم، سواءً في القضايا المنظورة خلال الشهر ذاته، أو القضايا الأخرى المؤجلة في أشهر أخرى، **فيما يلي بيان تفصيلي لجهود فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد خلال الشهر:**

أولًا: مجهودات الفريق في القضايا الجنائية:

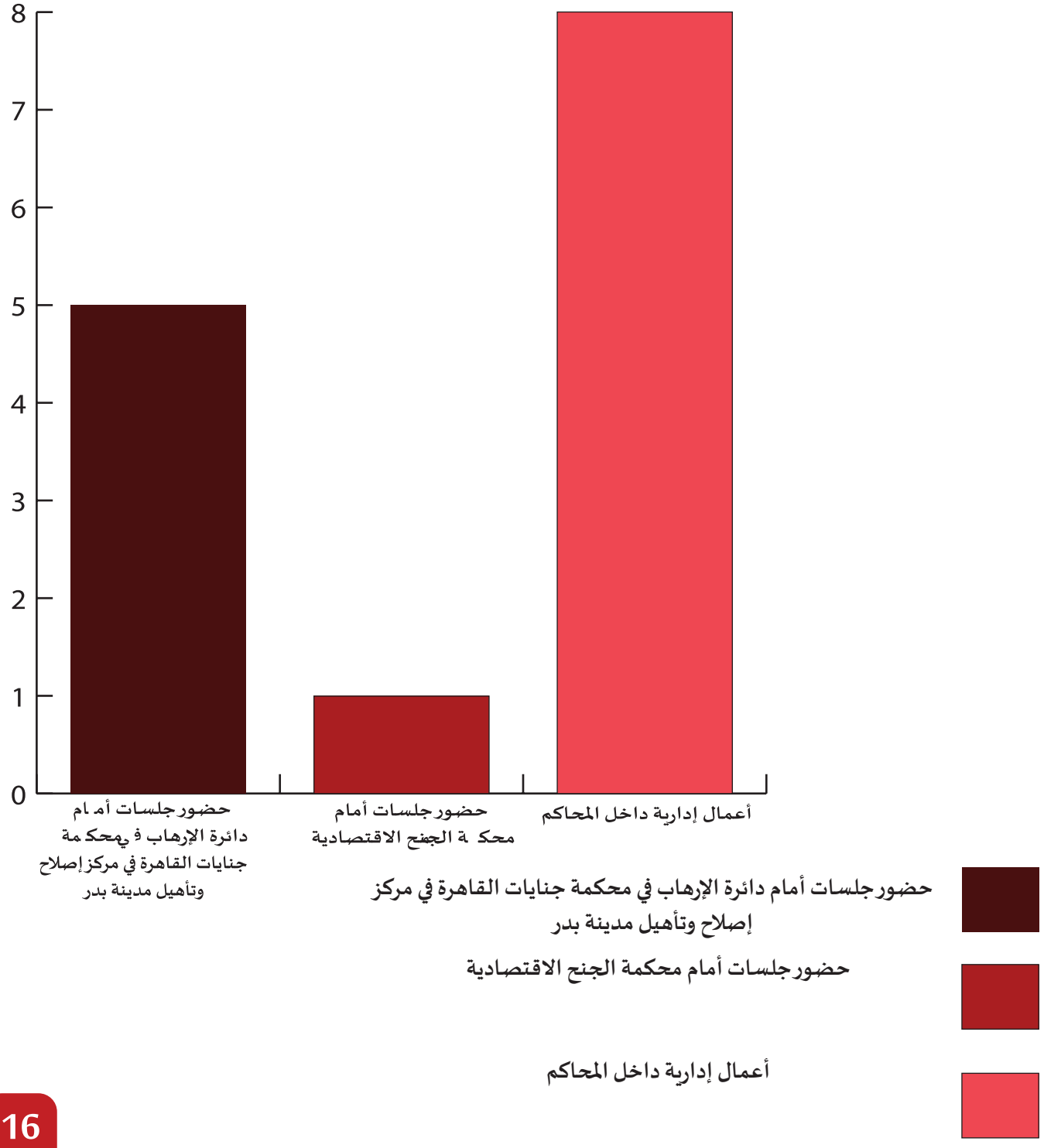

شهد شهر سبتمبر من عام 2023، حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية، عدد 5 جلسات تجديد حبس أمام دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة ونيابة أمن الدولة العليا، لمصلحة 5 صحفيين، وحضور جلسة محاكمة واحدة لمصلحة صحفي أمام محكمة الجنح الاقتصادية بقنا، فضلًا عن القيام بعدد 5 أعمال إدارية خاصة بالقضايا الجنائية في أيام مختلفة من شهر سبتمبر.

أ) جلسات المحاكمة[1]:

1.القضية رقم 79 لسنة 2023 جنح اقتصادية قنا

اسم الصحفي/ وائل الخولي.

المهنة بالتفصيل/ محرر صحفي.

الاتهامات الموجهة في القضية/ تعمد إزعاج الغير، إساءة استعمال وسائل الاتصالات.

الحالة الصحية للصحفي/ الوضع الصحي مُستقر.

آخر تطورات القضية/ في 2 سبتمبر 2023 قضت المحكمة ببراءة الصحفي مما هو منسوب إليه من اتهامات.

2.القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن الدولة العليا

اسم الصحفي: ربيع الشيخ.

المهنة بالتفصيل: صحفي ومنتج برامج بشبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل، نشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي مستقر.

آخر تطورات القضية: في 17 سبتمبر 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

1-صحفيون مقبوضٌ عليهم بسبب عملهم الصحفي:

يقع عددٌ آخر من الصحفيين داخل السجون، تحت مظلّة الحبس الاحتياطي، بخلاف من تم ذكر تفاصيل قضاياهم، ولم يكن موعد العرض على المحكمة لنظر أمر حبسهم في القضايا المحبوسين على ذمتها، في شهر سبتمبر من عام 2023 وهم:

- مصطفى الخطيب، ويعمل مراسلًا صحفيًا في وكالة الأسوشيتدبرس الأمريكية، ومحبوس احتياطيًا منذ أكتوبر 2019، على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2022 أمن دولة عليا، بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يزال رهن الحبس الاحتياطي بالمخالفة لنصوص قانون الإجراءات الجنائية.

- يحيى خلف الله، صحفي ومدير شبكة يقين الإخبارية، جرى إدراجه على ذمة القضية رقم 13338 لسنة 2022، جنح قسم الجيزة، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، وهو محبوس على ذمة القضية. (يُذكر أن الصحفي تعرّض للتدوير على أكثر من قضية منذ القبض عليه في نوفمبر 2019).

3.القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: بهاء الدين إبراهيم.

المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي مستقر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي: تعرّض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة مدة 75 يومًا، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية، بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، التي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي، وحددته بـ ثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المُقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 17 سبتمبر 2023، قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

4.القضية رقم 2063 لسنة 2023 أمن الدولة العليا

اسم الصحفي: محمد سعد خطاب.

المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من ارتفاع بضغط الدَّم وارتفاع بالسكر، ويعاني من قصور بعضلة القلب و مرض مناعة ذاتية.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: إلقاء القبض عليه دون تمكينه من إجراء مكالمة لأحد من أفراد أسرته أو محامية بالمخالفة لنص المادة 124 من قانون الإجراءات الجنائية، و اقتياده إلى جهاز الأمن الوطني وتعرّضه للإيذاء البدني من خلال نزعه من ملابسه، وتقييده بالقيود الحديدية في الحائط، والإيذاء النفسي والعصبي بعدم تمكينه من النوم.

آخر تطورات القضية: في 10 سبتمبر 2023، قررت نيابة أمن الدولة العليا، استمرار حبس الصحفي مدة 15 يومًا.

5.القضية رقم 680 لسنة 2020 أمن الدولة العليا

اسم الصحفي: مدحت رمضان.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي في موقع شبابيك الإخباري.

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية.

الحالة الصحية للصحفي: حالته الصحية الجسدية مستقرة، لكن يُعاني من أزمة نفسية نتيجة طيلة مدة حبسه الاحتياطي.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرّض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 30 يومًا، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وضعت حدا أقصى للحبس الاحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهرًا في الجنايات، أو سنتين إذا كانت العقوبة المُقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 17 سبتمبر 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

ب) الأعمال الإدارية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بعدد 8 أعمال إدارية خاصة بالقضايا الجنائية، في أيام مختلفة من شهر سبتمبر، سواءً في القضايا المنظورة خلال الشهر، أو القضايا المؤجلة لجلسات أخرى، والجدول التالي يوضح الأعمال الإدارية وعددها:

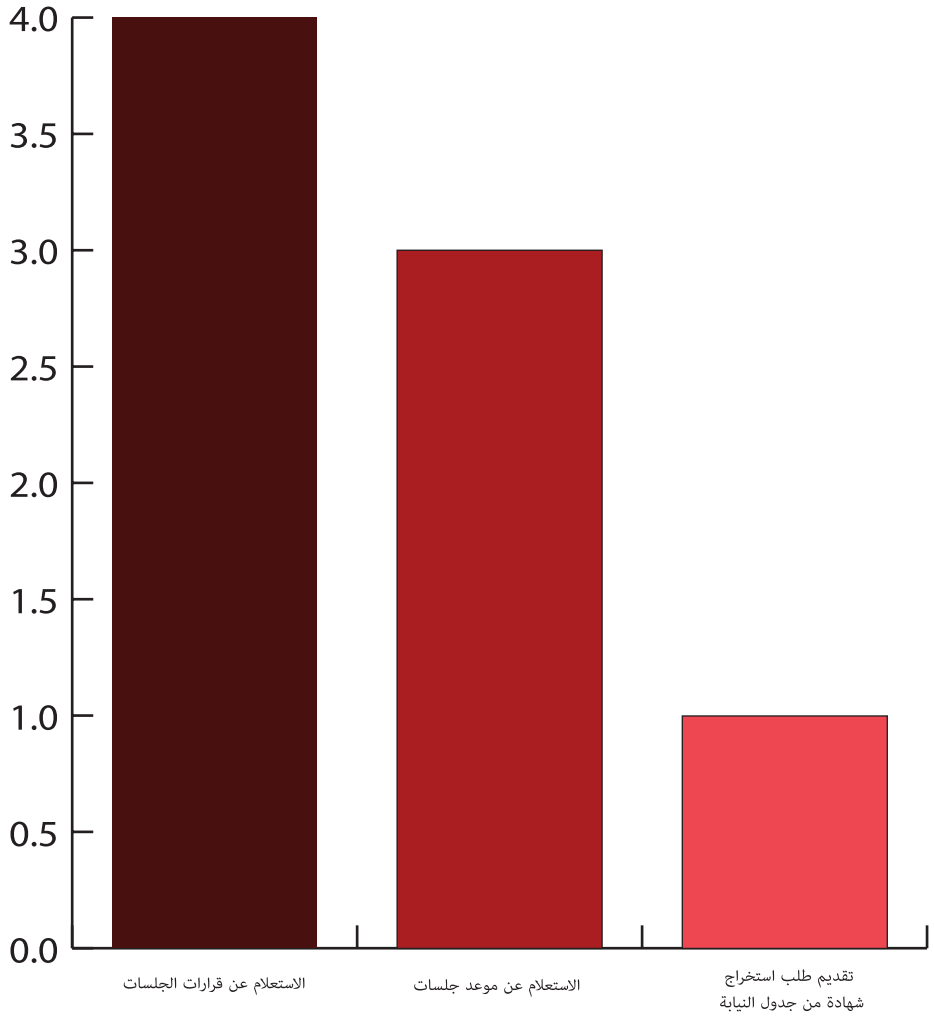

الاستعلام عن قرارات الجلسات

الاستعلام عن موعد جلسات

تقديم طلب استخراج شهادة من جدول النيابة

ثانيًا: مجهودات الفريق في القضايا العمالية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بعدد من الجهود فيما يتعلق بالقضايا العمالية، سواءً من جهة حضور الجلسات، أو من ناحية إنجاز عدد من الأعمال الإدارية، فيما يلي بيان تفصيلي لجهود الوحدة القانونية في القضايا العمالية:

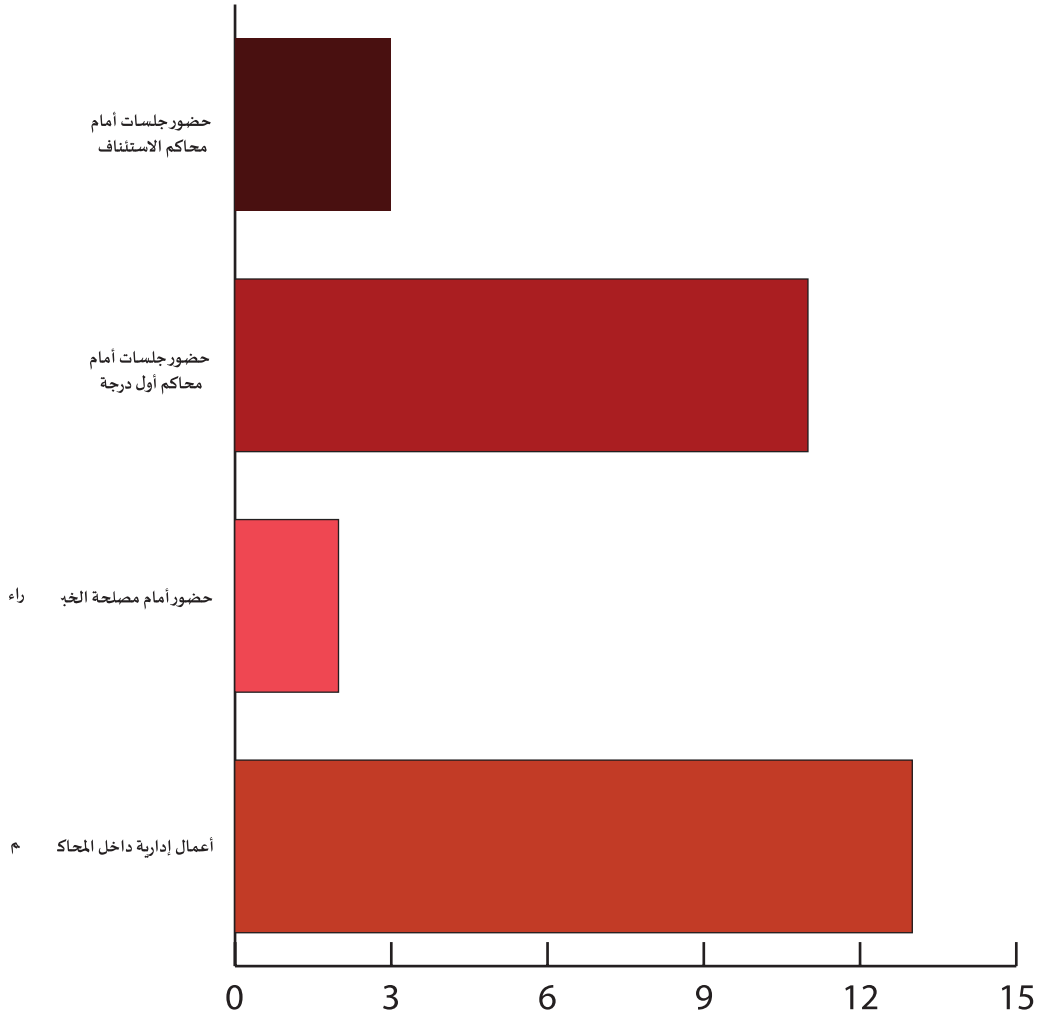

حضور جلسات أمام محاكم الاستئناف

حضور جلسات أمام محاكم أول درجة

حضور أمام مصلحة الخبراء

أعمال إدارية داخل المحاكم

أ) الجلسات في القضايا العمالية:

شهد شهر سبتمبر 2023، حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية 16 جَلسة لمصلحة 13 صحفي/ة أمام محاكم الاستئناف، مصلحة خبراء وزارة العدل ومحاكم أول درجة، وترجع زيادة عدد الجلسات بالنسبة لعدد القضايا نظرًا لوجود أكثر من جَلسة في أكثر من قضية.

ب) الأعمال الإدارية:

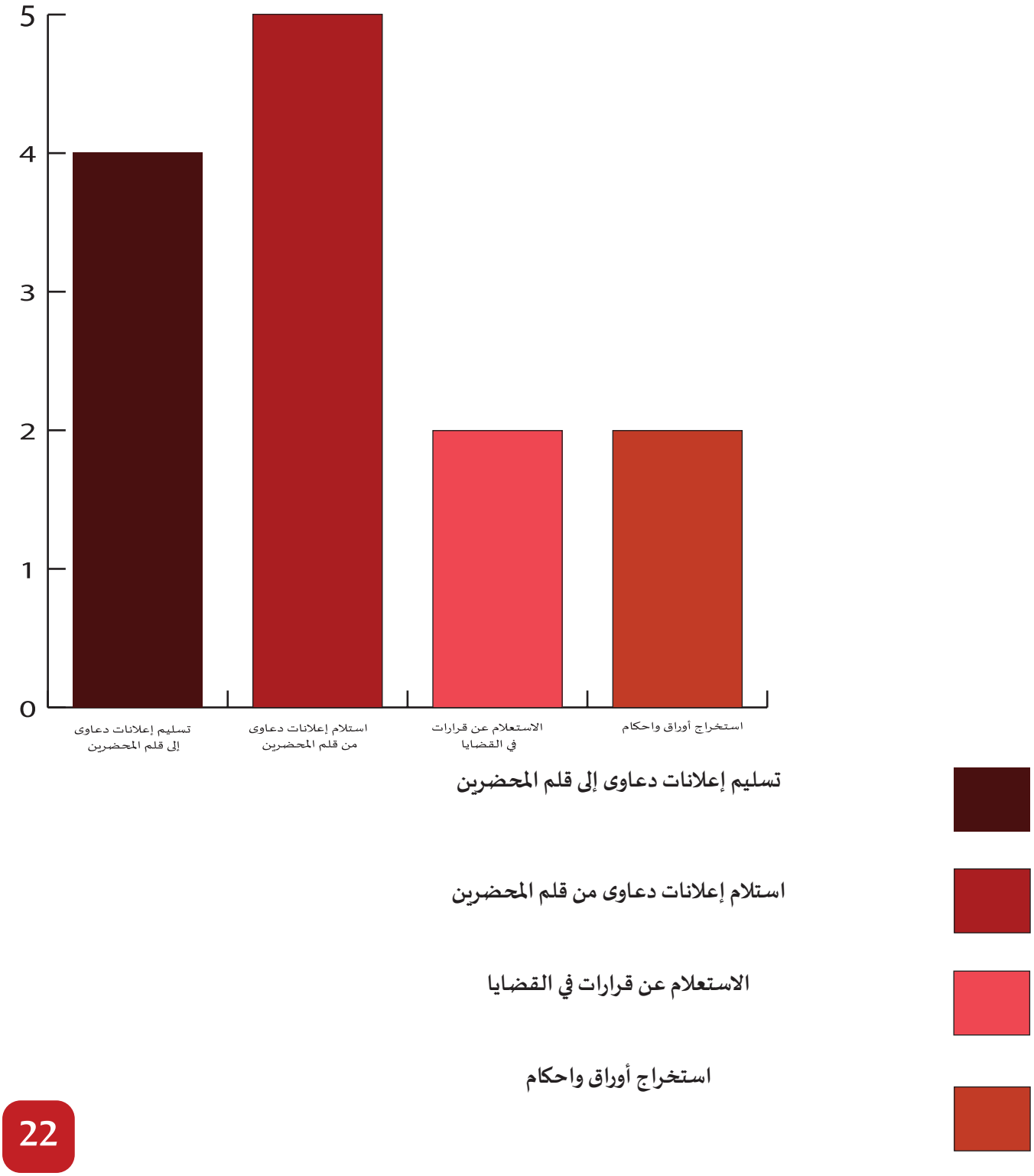

القسم الثالث:

موضوع شهر سبتمبر ٢٠٢٣

"تطبيق الحد الأدنى للأجور في المؤسسات الصحفية أزمة مستمرة"

لا شك أن للعمل دور أساسي ومهم في حياة الناس، فهو شرط أساسي لبقاء الإنسان، وبما أن قطاعات العمل باختلاف درجاتها تتكوّن من عمال وأرباب العمل (أصحاب الأعمال)؛ فقد شهدت العِلاقة بين العمال وأرباب العمل تطورات كبيرة عبر التاريخ، جاءت هذه التطورات متأثّرة بالتغييرات الثورية التي شهدتها المجتمعات، بانتقالها من المرحلة الزراعية إلى ثورة التصنيع، ومنها إلى مرحلة ما بعد التصنيع، وظهور المدن الذكية، وخلال كل هذه التحوّلات حدثت تطوّرات مماثلة في النُظُم الإدارية التي تحكم العِلاقة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال.

العمل حق أساسي للإنسان؛ ولكل حق أوضاع يقتضيها وآثار يرتبها، ومن الآثار المترتبة على الحق في العمل، أن يكون العمل مُتاحًا ضمن شروط تجعله مُنصفًا وإنسانيًا ومواتيًا، ويتصل بذلك ألا يكون العمل قسريًا، وإلا يتم التمييز بين العمال في مجال استخدامهم، لاعتبار لا يتعلّق بقيمة العمل، أو النزول بأجورهم عن حد أدنى يكفيهم ومعاشهم، ويتعيّن دومًا ضمان راحتهم الأسبوعية، وأن يكون زمن عملهم محددًا، وعجزهم عن العمل مُؤمنًا، وعُطلاتهم الرسمية مأجورة.

ضمان أجر عادل يكفي معاش العمال ويحقق كفايتهم، حق كفله الدستور المصري، الصادر في 2014، في المادة 13[1]، التي نصّت على الآتي: "العمل حق وواجب، وشرف تكفله الدولة، ولا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبرًا إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل"، وهو ما يعني أن الأصل في العمل أن يكون إراديا، قائمًا على الاختيار الحر؛ فلا يُفرض عَنْوَة على أحد، كما يعني أن عدالة الأجر لا تنفصل عن الأعمال التي يؤديها العامل، سواءً في نوعها أو كمها، فلا عمل بلا أجر، ولا يكون الأجر مقابلًا للعمل إلا بشرطين، أولهما أن يكون متناسبًا مع الأعمال التي أداها العامل، مُقدرًا بمراعاة أهميتها وصعوبتها وتعقدها وزمن إنجازها، وغير ذلك من العناصر الواقعية التي يتحدد على ضوئها نطاقها ووزنها، وثانيهما أن يكون ضابط التقدير موحدًا؛ فلا تتعدد معايير هذا التقدير، بما يباعد بينها وبين الأُسس الموضوعية لتحديد الأجر، وهو ما يعني بالضرورة ألا يكون مقدار الأجر محددًا التواء أو انحرافًا، فلا يمتاز بعض العمال عن بعض، إلا بالنظر إلى طبيعة الأعمال التي يؤدونها وأهميتها، فإذا كان عملهم واحدًا، فإن الأجر المقرر لجميعهم ينبغي أن يكون متماثلًا، ما يفيد أن قاعدة التماثل في الأجر للأعمال ذاتها، تفرضها وتقتضيها موضوعية الشروط التي يتحدد الأجر في نطاقها.

1- أنظر: نص الدستور المصر الصادر في 2014، والمعدل في 2019، رابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=ar

بجانب النص الدستوري عرف قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 المعدل بالقانون رقم 180 لسنة 2008، في مادته الأولى "الأجر هو كل ما يحصل عليه العامل لقاء عمله ثابتا كان أو متغيرًا نقدًا أو عينًا ...".

يُعرّف مصطلح "الحد الأدنى للأجر" بأنه الأجر الذي تعتمده الجهة المختصة في الدولة، الذي لا يجوز النزول عنه، وعلى الرغم من عدم كفاية هذا الحد لمتطلبات الاحتياج الأساسية، نظرا للارتفاع المتزايد لتكاليف المعيشة، فإن هناك بعض المؤسسات والشركات كالمؤسسات الإعلامية التي لا تلتزم بدفع هذا الحد.

وفي ظل الحالة الاقتصادية المزرية التي تمر بها البلاد، وتؤثّر سلبًا على جميع المواطنين، ومن بينهم الصحفيين/ات، أعلن المجلس القومي للأجور في يونيو 2023 رفع الحد الأدنى للأجور من 2700 جنيه إلى 3000 جنيه للعاملين في القطاع الخاص، ما دفع نقيب الصحفيين في ذلك الوقت إلى مخاطبة المجلس القومي بضرورة تطبيق الحد الأدنى للأجور داخل المؤسسات الصحفية، إعمالًا لمبدأ المساواة، خاصة أن العاملين داخل الصحف والمؤسسات الصحفية يخضعون لأحكام قانون العمل المصري، وهو المطلب الذي استجاب له القومي للأجور.

وفي استجابة لخطاب نقابة الصحفيين، وتطبيقًا لقرار المجلس القومي للأجور، التزم عدد من المؤسسات الصحفية بتطبيق قرار الحد الأدنى، على الجانب الآخر لم يستجب عديد من المؤسسات لقرار تطبيق الحد الأدني، وهو ما دفع مجلس نقابة الصحفيين إلى إصدار قرار، بجلسة 9 أغسطس 2023م، يقضي بزيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح 3 آلاف جنيهٍ، وتعديلها بلائحة القيد، وخاطب كل المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المُتقدمين الجدد للجنة القيد، على أن يُطبق من لجنة القيد القادمة.

في السطور التالية نبرز المؤسسات الصحفية التي التزمت بخطاب النِّقابة بتطبيق الحد الأدنى للعاملين بها، وكذلك المؤسسات الصحفية التي رفضت إداراتها تطبيق الحد الأدنى للأجور على العاملين بها:

-مؤسسات صحفية التزمت بتطبيق الحد الأدنى للأجور للعاملين بها:

تلقّت نقابة الصحفيين خطابات من مؤسسات: الأهرام، وجريدة المال، والمصري اليوم، تؤكّد خلالها تطبيق الحد الأدنى على جميع الصحفيين، ردًا على مخاطبات النقابة المطالبة بتطبيق قرار وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رقم 46 لسنة 2023م، الذي نص في مادته الأولى على أن يكون الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص ثلاثة آلاف جنيهٍ، وذلك اعتبارًا من 1/7/2023، محسوبًا على أساس الأجر المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة رقم (1) من قانون العمل، وهو الأمر الواجب تطبيقه على جميع العاملين بالقطاع الخاص.

فيما أكد نقيب الصحفيين في بيانٍ له أن هناك مفاوضات جارية مع عددٍ من المؤسسات الصحفية لتطبيق قرار الحد الادنى للأجور، ومن بينها جريدتي الشروق و البوابة نيوز.

-مؤسسات صحفية لم تلتزم بتطبيق قرار الحد الأدنى:

على الجانب الآخر يوجد العديد من المؤسسات الصحفية التي لم تلتزم بتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور؛ حيث يعاني العاملين بها من جرّاءِ هذا التعنّت، في ظل الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

في هذا السياق تقدمت اللجنة النقابية للعاملين بجريدة الوفد، التابعة لحزب الوفد، بطلب إلى مجلس نقابة الصحفيين للتفاوض على تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور على جميع العاملين بالمؤسسة الصحفية، وهو ما استجابت له النقابة إذ بدأت التفاوض مع إدارة الصحيفة حول تطبيق الحد الأدنى على جميع الصحفيين والعاملين بها.

وقد أشار مجلس النقابة إلى أنه أرسل خطابات مباشرة للدكتور عبدالسند يمامة رئيس الحزب، والدكتور أيمن محسب رئيس مجلس الإدارة، والأستاذ وجدي زين الدين رئيس التحرير؛ للبدء الفوري في تطبيق الحد الأدنى، وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية.

القسم الرابع:

صحفي الشهر

يتناول القسم الرابع والأخير من التقرير، نشر بروفايل صحفي يتضمّن البيانات الرئيسية للصحفي، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمتّها الصحفي، وكذا كافة الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي، مُدعّمة بالمواد القانونية التي يُعدّ بموجبها انتهاكًا، وقد وقع الاختيار على الصحفي محمد سعد خطاب، ليكون صحفي شهر سبتمبر 2023، للاطلاع على البروفايل الخاص به من هنا.

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما بتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org